



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

التطورات في المنتديات التي تهتم ولاية لجنة مصايد الأسماك

موجز

تطلع هذه الوثيقة للجنة على التطورات في المنتديات الأخرى التي تهتم ولاية لجنة مصايد الأسماك، داخل المنظمة وخارجها على السواء. وتشمل الوثيقة القرارات والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية الأخرى في المنظمة، من قبيل مؤتمر المنظمة والمجلس والمؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية الأخرى، فضلا عن المنتديات الدولية خارج المنظمة غير تلك التي تتناولها فعلاً وثائق أخرى أعدت لهذه الدورة.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [/http://www.fao.org/about/meetings/cofi/ar](http://www.fao.org/about/meetings/cofi/ar)

أولاً - مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

1- أقر مؤتمر المنظمة¹، في دورته الأربعين التي انعقدت في روما خلال الفترة من 3 إلى 8 يوليو/تموز 2017، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك، وقام على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) اعتمد الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد وشدد على أهميتها باعتبارها وثيقة إرشادية يمكن للأعضاء والمجتمع الدولي استخدامها كمرجع بالنسبة إلى الأنشطة ذات الصلة؛

(ب) وأعرب عن تقديره إزاء الدور الذي تؤديه المنظمة في منتديات الأمم المتحدة وعملياتها المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وأعرب عن دعمه لاضطلاع المنظمة بدور ريادي أكبر في هذه العمليات؛

(ج) ورحب بزيادة عدد الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009، وبالاجتماع الأول للأطراف في الاتفاق الذي انعقد في أوسلو، النرويج خلال الفترة الممتدة من 29 إلى 31 مايو/أيار 2017؛

(د) وشدد على أهمية دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالنسبة إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وأهمية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، لا سيما في سلسلة القيمة بعد الحصاد ورحب بمواصلة العمل في هذا المجال؛

(هـ) وشدد على أهمية الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، ورحب بدمج الخطوط التوجيهية هذه في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية وأنشطة التنفيذ المرتبطة بها؛

(و) وأخذ علماً بالعمل الجاري بشأن مسائل المسافنة وتوسيم معدات الصيد والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في مصايد الأسماك، وبأن هذه المسائل ستكون محط تركيز مستمر خلال الدورة المقبلة للجنة مصايد الأسماك؛

(ز) وشدد على أهمية أن تحافظ المنظمة على قدراتها الفنية في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

(ح) وشجّع المنظمة على مواصلة دعم البلدان النامية في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عبر تنمية القدرات.

(ط) ونظر المؤتمر في الاقتراح الذي أقره المجلس في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة للإعلان عن سنة دولية لمصايد الأسماك الحرفية وتربية الأحياء المائية في عام 2022 واعتمد القرار 2017/6.

(ي) ونظر المؤتمر في الاقتراح الذي أقره المجلس في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة للإعلان عن يوم عالمي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في 5 يونيو/حزيران، واعتمد القرار 2017/9.

ثانياً - مجلس منظمة الأغذية والزراعة

2- أقر مجلس المنظمة²، في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة، التي انعقدت في روما خلال الفترة من 5 إلى 9 ديسمبر/كانون الأول 2016، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك، وقام على وجه الخصوص بما يلي:

- (أ) رحّب بدخول الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء حيّز التنفيذ، وشجّع الدول غير الأطراف على الانضمام إلى هذا الاتفاق؛
- (ب) وشدد على أهمية القدرات الفنية للمنظمة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لا سيما في ما يخص الأمن الغذائي والتغذية والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة؛
- (ج) وسلّط الضوء على أهمية الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، لا سيما في سلسلة القيمة لفترة ما بعد الصيد، ورحب بمواصلة العمل في هذا المجال؛
- (د) وطلب إلى المنظمة مواصلة التعاون مع اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛
- (هـ) وأقرّ خطة العمل المقترحة الصادرة عن مجموعة العمل الاستشارية المعنية بالموارد الوراثية المائية والتكنولوجيات ذات الصلة - (مجموعة العمل) مسلّطاً الضوء على ضرورة التعاون الوثيق بين مجموعة العمل وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- (و) وشدد على الحاجة إلى تحسين كفاءة إنتاج تربية الأحياء المائية وطلب إلى المنظمة تقديم المساعدة من أجل تعزيز التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ز) وأقرّ بأهمية الدعم الذي تقدّمه المنظمة من أجل تنمية القدرات في مجال تربية الأحياء المائية، بما في ذلك على صعيد عمل الشباب والنساء وشبكات المستزرعين والوصول إلى الأسواق وتحقيق الأمن البيولوجي، وكذلك من أجل مواجهة المخاطر في مجال العمل وتلك المحدّقة بالسلامة؛
- (ح) ودعا إلى وضع اللمسات الأخيرة على الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد؛
- (ط) وأيدّ السجلّ العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين (السجلّ العالمي) وتطويره بشكل مستمر وأقرّ بالدور الهام الذي يضطلع به باعتباره أداة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومؤازرة تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛
- (ي) ورحّب بوضع البرنامج الشامل لتقديم المساعدة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بوصفه آلية لتعبئة الموارد من خارج الميزانية، ووافق على ضرورة إنشاء آلية مكّملة في شكل إطار استراتيجي عالمي للخطوط التوجيهية

الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛

(ك) وشدد على أهمية الدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال توفير التوجيهات عن أفضل الممارسات لإدارة مصايد الأسماك الداخلية وأوصى بوضع منهجية فعّالة لرصد حالة مصايد الأسماك الداخلية وتقييمها؛

(ل) ورحّب ببرنامج العمل العالمي وأوصى بإنشاء قاعدة بيانات لنظم الإدارة الموجودة القائمة على الحقوق؛

(م) ورحّب بمشروع استراتيجية المنظمة الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتغيّر المناخ للفترة 2017 - 2020 مع الإقرار بالدور المهم الذي تؤديه المحيطات بالنسبة إلى تغيّر المناخ وتأثيرات تغيّر المناخ على المحيطات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

(ن) وصادق على مشروع القرار بشأن "الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" في 5 يونيو/حزيران، والذي سيعرض على مؤتمر المنظمة في دورته الأربعين لاعتماده؛.

(س) وصادق على مشروع القرار بشأن "السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في عام 2022"، والذي سيعرض على مؤتمر المنظمة في دورته الأربعين لاعتماده.

3- وطلب مجلس المنظمة³، في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة التي انعقدت في روما خلال الفترة من 4 إلى 8 ديسمبر/كانون الأول 2017، من الأمانة أن تحيل مشاريع التعديلات على النظام الأساسي لهيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والذي يقضي بتوسيع نطاق ولاية الهيئة لتشمل مصايد الأسماك البحرية الحرفية، إلى الهيئة لكي تستعرضها وتوافق عليها في دورتها العادية المقبلة المقرر عقدها في يناير/كانون الثاني 2018 في بنما، على نحو ما اقترحت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية.

ثالثاً - المؤتمرات الإقليمية

4- قام مؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا، في دورته الثلاثين المنعقدة في الخرطوم، جمهورية السودان، خلال الفترة من 19 إلى 23 فبراير/شباط 2018، بما يلي:⁴

(أ) دعا البلدان إلى توطيد التعاون والتنسيق في سبيل مراعاة التنوع البيولوجي على نحو أقوى وأكثر فعالية عبر قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، بما في ذلك في ظلّ تغيّر المناخ الالتزام بالقيام بذلك في الإعلان الوزاري؛

(ب) وأشار إعلان منظمات المجتمع المدني إلى عدم إيلاء الاعتبار في السياسات العامة الحالية لبعض أهم قطاعات الإنتاج الاستراتيجية، مثل مصايد الأسماك والرعي والغابات، التي تشكل مصدر رزق وهوية جزء كبير من المجتمعات الأفريقية، وإلى أن ذلك يؤدي إلى عرقلة ظروف العيش كثيراً، وتقويض الاستراتيجيات الحالية

³ الوثيقة CL 158/REP

⁴ الوثيقة ARC/18/REP

الخاصة بالحد من الفقر، وإعاققة الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل على المستوى المحلي. وحث، ضمن جملة أمور أخرى، على وضع حد لعمليات الاستحواذ على الموارد التي تؤثر في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات ومجتمعات الرعاة، والانتقال نحو إدارة عادلة ومستدامة للموارد الطبيعية وحماية مصالح المجتمعات المحلية من خلال وضع و/أو سنّ أطر ولوائح تشريعية مناسبة.

5- وقام مؤتمر المنظمة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورته الخامسة والثلاثين التي انعقدت في مونتيفغو باي، جامايكا، خلال الفترة من 5 إلى 8 مارس/آذار 2018، بما يلي⁵:

(أ) أوصى بأن تقوم المنظمة بتعزيز النظم الغذائية المغذية، بما في ذلك من خلال استهلاك الأسماك واللحوم والمنتجات الطازجة من أجل المساهمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) ورحّب بإعلان عام 2022 السنة الدولية لمصايد الأسماك الحرفية وتربية الأحياء المائية وعام 2024 السنة الدولية للإبليات؛

(ج) وأوصى بأن تدعم المنظمة دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لا سيما مصايد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق ومنتجي تربية الأحياء المائية في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية؛

(د) وأوصى المنظمة بتقديم الدعم التقني إلى الأجهزة المختصة في ما يتصل بإعانات مصايد الأسماك المفضية إلى صيد مفرط وطاقة صيد مفرطة، بما يشمل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

(هـ) وأوصى بأن تدعم المنظمة وضع استراتيجية متكاملة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في الإقليم بوسائل تشمل تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وغير ذلك من الصكوك الدولية التكميلية؛

(و) وأوصى المنظمة بدعم الحكومات في تعزيز وإعداد البرامج والمبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية؛ والتكيف مع تعيّر المناخ والتخفيف من آثاره، وإدارة مخاطر الكوارث في القطاع الزراعي، بما يشمل مصايد الأسماك؛ ووضع سياسات بيئية ابتكارية من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للمزارعين الأسريين؛

(ز) وأوصى المنظمة بدعم الإدارة المستدامة للمنتجات السمكية وصونها وإنتاجها وتجارتها، فضلاً عن جهود معالجة الآثار السلبية لتعيّر المناخ في القطاع؛

(ح) وأكد من جديد دور المنظمة في الأمانات التقنية للهيئات الإقليمية. وأقر توصيات هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي؛

(ط) وطلب الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى الدعم من المنظمة لتحديد الأقاليم التي تبلغ فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياتها وأسباب ذلك بالتنسيق مع الحكومات، ودعا المنظمة إلى تعزيز التثقيف التغذوي،

واستهلاك أغذية صحية ومغذية، مع الاهتمام على وجه الخصوص بمنتجات تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك.

(ي) وطلب الإقليم الفرعي لأمريكا الجنوبية من المنظمة الاعتراف بمساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر، وإبراز تلك المساهمة.

6- وقام مؤتمر المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، في دورته الرابعة والثلاثين التي انعقدت في نادي، فيجي، خلال الفترة من 9 إلى 13 أبريل/نيسان 2018، بما يلي⁶:

(أ) أوصى المنظمة بدعم البلدان بشأن مصايد الأسماك المستدامة وغيرها من الإجراءات الرامية إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

(ب) وأوصى المنظمة بدعم البلدان في المجالات ذات الأولوية المحددة الأخرى: الإنتاجية الزراعية والتنوع؛ ونظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية؛ وخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛ والحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود؛ والابتكار والتكنولوجيات؛ والإدارة المستدامة للتربة والمياه؛ وتمكين النساء والفتيات في الأرياف؛ وتنمية القدرات على جمع الإحصاءات؛ ورصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها؛ واتفاقية تدابير دولة الميناء ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من أجل تحقيق استدامة مصايد الأسماك.

(ج) وخلال الاجتماع الوزاري للمؤتمر الإقليمي الذي انعقد يومي 12 و13 أبريل/نيسان:

- أقرّ الوزراء والمندوبون بأهمية الأدوار التي يؤديها أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون وصيادو الأسماك في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ودعوا إلى بذل الجهود لتعزيز قدراتهم من أجل ربطهم بصورة أكثر فعالية بسلاسل قيمة حديثة.

- وتم التشجيع على تعميم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك زيادة الاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه المرأة في الزراعة ومصايد الأسماك، وزيادة تمكين المرأة. وأقرّ الوزراء والمندوبون بأن النهوض بنوعية الحياة في المناطق الريفية للاحتفاظ بالشباب في الأنشطة الزراعية أمر مهم أيضًا.

(د) وشدّدت ممثلة منظمات المجتمع المدني على الحاجة إلى احترام حقوق ومصالح المزارعين على نطاق صغير، والذين لا يملكون أرضًا، والنساء الريفيات، والصيادين، والعاملين الزراعيين، والرعيين والرعاة، والسكان الأصليين، والمستهلكين والشباب في جميع جوانب التنمية الزراعية.

7- وطلب مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى، في دورته الرابعة والثلاثين، التي انعقدت في روما، خلال الفترة من 7 إلى 11 مايو/أيار 2018، من المنظمة⁷ القيام بما يلي:

⁶ الوثيقة APRC/18/REP

⁷ الوثيقة NERC/18/REP

- (أ) دعم البلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لوضع برنامج للتعاون الإقليمي تماشياً مع نهج صحة واحدة وذلك بغرض: (1) تنسيق الجهود الإقليمية لمكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود؛ (2) وتحسين أداء الخدمات الوطنية للصحة الحيوانية والنباتية والسلمكية لمكافحة الأمراض العابرة للحدود على نحو أفضل وفي الوقت المناسب، لا سيما تلك التي تؤثر بشكل خطير على الفقراء في الريف؛
- (ب) ومساعدة الأعضاء على معالجة مسألة نفوق الأسماك بفعل التلوث وتأثير تغير المناخ، وأشار إلى مصدر التلوث وأهمية التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

8- وقام مؤتمر المنظمة الإقليمي لأوروبا، في دورته الحادية والثلاثين، التي انعقدت في فورونيز، الاتحاد الروسي، خلال الفترة من 16 إلى 18 مايو/أيار 2018، بما يلي⁸:

- (أ) طلب من المنظمة دعم الأعضاء لدى تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- (ب) وناقش التقرير المتعلق بالنتائج المنبثقة عن مناقشات الدورة التاسعة والعشرين للهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية،
- وأشار إلى التوصيات الواردة في تقرير الدورة التاسعة والعشرين بشأن إدارة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في المياه العذبة في أوروبا؛
 - وأثنى على التوصيات الملموسة الصادرة عن الندوة الدولية للهيئة الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية بشأن "تكييف مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في المياه العذبة مع تغير المناخ"؛
 - وطلب أن تحدد هيئة الغابات الأوروبية وتناقش أولويات العمل في الإقليم في دورتها المقبلة فضلاً عن المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي لأوروبا إليها في دورتها المقبلة؛
 - وسلط الضوء على دور الهيئة باعتبارها منصة مشتركة هامة بين البلدان الأوروبية للبحوث العلمية والمشورة المتعلقة بالسياسات الخاصة بمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في المياه العذبة، بما في ذلك الصيد الترفيهي؛
 - وناشد المنظمة إتاحة الموارد الكافية وشجّع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية تحقيقاً لهذه الغاية.
- (ج) وناقش التقرير المتعلق بالنتائج المنبثقة عن مناقشات الدورة الخامسة لهيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز:
- ووافق على أن تصبح تقارير الهيئة جزءاً لا يتجزأ من المؤتمر الإقليمي لأوروبا ضمن بند مستقل من جدول الأعمال؛

- وطلب أن يحدد المؤتمر الإقليمي لأوروبا ويناقش أولويات العمل لتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم الفرعي للهيئة تماشياً مع تحقيق الأهداف العالمية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة، لكي تنظر فيها الهيئة في دورتها السادسة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018 في تركيا؛
- وشجّع الأعضاء المعنيين في المؤتمر الإقليمي لأوروبا والبلدان المراقبة في الهيئة على الإعلان عن نيتهم الانضمام إلى الهيئة؛
- وأشار إلى أهمية رفع مستوى استهلاك الأسماك في الأنماط الغذائية المتبعة في آسيا الوسطى والقوقاز ودور الهيئة في تنمية تربية الأحياء المائية وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد.

رابعاً- اللجان الفنية الأخرى

ألف- لجنة الأمن الغذائي العالمي

9- قامت لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها الثالثة والأربعين التي انعقدت في روما خلال الفترة من 17 إلى 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بما يلي⁹:

(أ) تعزيز أمن حقوق الحياة بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الصادرة عن اللجنة، بما في ذلك في جميع حالات النزاع؛ (ب) ونوّمت باللمحة العامة المقدمة في الوثيقة CFS 2016/43/8 المعنونة "التجارب والممارسات الجيدة في استخدام وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية) - الموجز والعناصر الأساسية" وبالوثيقة Rev.1 CFS 2016/43/INF/17 المعنونة "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي - الحدث العالمي المواضيعي". (ج) ونظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2016/43/4 المعنونة "مشروع قرار - ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق" والوثيقة CFS 2016/43/5 المعنونة "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق - توصيات" كما عرضتهما السيدة Anna Gebremedhin (فنلندا)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأصحاب الحيازات الصغيرة:

(أ) أعربت عن تقديرها لما قامت به مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأصحاب الحيازات الصغيرة (مجموعة العمل) من أنشطة في سبيل ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق؛

(ب) وأقرت الوثيقة CFS 2016/43/5 المعنونة "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق - توصيات" مع الإشارة إلى أنّ هذه التوصيات طوعية وغير ملزمة؛

⁹ الوثيقة CFS 2016/43 REPORT

- (ج) وشجعت جميع أصحاب المصلحة على نشر التوصيات ضمن دوائرهم التأسيسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وعلى استخدامها ودعم تطبيقها لدى صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق؛
- (د) وشجعت جميع أصحاب المصلحة على توثيق التجارب والدروس المستخلصة من استخدام هذه التوصيات وطلبت إلى مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد والمنتجة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي تخصيص اجتماع لتقييم الأوضاع خلال جلسة لاحقة من الجلسات العامة للجنة، شرط توافر الموارد، وذلك بغرض تشاطر الدروس ومعرفة ما إذا كانت تلك التوصيات لا تزال مجدية وتقييم كفاءتها واستخدامها؛
- (هـ) ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى تيسير عملية المتابعة من خلال رسم الخرائط للتجارب المكتسبة في بعض المجالات الرئيسية وتقييمها وتشجيع تبادل المعلومات عنها، ومن تلك المجالات منهجيات جمع البيانات وسلامة الأغذية وبرامج المشتريات العامة؛
- (و) وقررت إحالة هذه التوصيات إلى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لكي تنظر فيها، عملاً بأحكام الفقرة 17 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 1 من المادة العاشرة من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي وطبقاً للفقرة 22 من وثيقة إصلاح اللجنة؛
- (ز) وقررت أن تطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النظر في هذه التوصيات وإقرارها والحرص على نشرها على نطاق واسع على جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما يتماشى مع أحكام الفقرة 15 من المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة والفقرة 4 من المادة العاشرة من اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي والفقرة 21 من وثيقة إصلاح اللجنة؛
- (ح) ووافقت على تضمين هذه التوصيات في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.

10- وقامت لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها الرابعة والأربعين التي انعقدت في روما خلال الفترة من 9 إلى 13 أكتوبر/تشرين الأول 2017، بما يلي¹⁰:

- (أ) أحاطت علماً بالإعلان الوزاري الصادر عن منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام 2017، الذي أعاد التأكيد على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه النظم الغذائية المستدامة في استئصال الفقر والجوع، والذي يتضمن إشارات إلى رسائل رئيسية تروّج لها اللجنة والوكالات التي توجد مقرها في روما، في مجالات عدة من بينها حوكمة حيازة الأراضي، والاستثمارات المسؤولة، واستدامة سبل العيش الريفية والحضرية، وتغيّر المناخ وتدابير التكيف معه والتخفيف من آثاره، والتنوع البيولوجي، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتلبية الحاجات الخاصة بالبلدان الأكثر ضعفاً، والمجتمعات المحلية التي تحتاج إلى مساعدة إنسانية طارئة وزيادة إنتاجية صغار المنتجين، خاصة النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة وصيادي الأسماك؛ والسكان الأصليين، والمزارعين الأسريين، والرعاة والصيادين؛

(ب) وأوصت بتطبيق مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية على جميع أنواع وأحجام الاستثمارات الزراعية، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

باء- لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

11- أقرت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، في دورتها الخامسة بعد المائة التي انعقدت في روما خلال الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول، 2017¹¹ مشروع قرار المجلس الذي يقترح إدخال تعديلات على النظام الأساسي لهيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تقتضي تغيير الاسم الرسمي للهيئة وتوسيع نطاق ولايتها لتشمل مصايد الأسماك البحرية واتفقت على إحالتها إلى المجلس من أجل الموافقة عليها في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة.

12- وأشارت اللجنة¹²، في دورتها السادسة بعد المائة التي انعقدت في روما خلال الفترة من 12 إلى 14 مارس/آذار 2018، إلى أن هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قامت، في دورتها العادية الخامسة عشرة التي انعقدت في مدينة بنما، بنما خلال الفترة من 22 إلى 24 يناير/كانون الثاني 2018، باستعراض التعديلات على النظام الأساسي والموافقة عليها بالإجماع بهدف توسيع ولاية الهيئة لتشمل مصايد الأسماك الحرفية البحرية، حسبما طلبه المجلس في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة، وأقرت النظام الأساسي المنقح ووافقت على إحالته إلى المجلس في دورته التاسعة والخمسين بعد المائة للموافقة عليه.

جيم- لجنة الغابات

13- قامت لجنة الغابات، في دورتها الثالثة والعشرين التي انعقدت في روما خلال الفترة من 18 إلى 22 يوليو/تموز 2016، بما يلي¹³:

(أ) أيدت بلورة المبادئ الخمسة المترابطة من أجل رؤية موحدة للزراعة والحراجة ومصايد الأسماك المستدامة والتي توفر إطاراً للحوار بشأن السياسات الخاصة بالاستدامة، ورحبت بمناقشة هذه المواضيع أيضاً في كل من لجنة الزراعة ولجنة مصايد الأسماك للترويج لمقاربة أكثر اتساقاً وتكاملاً، ودعت الأعضاء إلى النظر، ضمن جملة أمور أخرى، في ما يلي:

(أ) تعزيز الحوار مع قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والقطاعات الأخرى ذات الصلة بشأن تضافر الجهود الرامية إلى إحداث تغيير تحوّلي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الفقر والجوع بموازاة حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام بما يتماشى مع توصيات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

¹¹ الوثيقة CL 158/2

¹² الوثيقة CL 159/2

¹³ الوثيقة COFO 2016/REP

(ب) واستخدام المبادئ الخمسة المترابطة التي أعدتها المنظمة بوصفها نخباً لتشجيع الاستدامة في قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك، وذلك انطلاقاً من تحقيق توازن بين مختلف أبعاد الاستدامة في شتى القطاعات وعلى امتداد سلاسل القيمة؛

(ب) وطلبت إلى المنظمة تقديم الدعم إلى البلدان في استخدام المبادئ الخمسة المترابطة التي أعدتها المنظمة لتعزيز الحوار بشأن السياسات الخاصة بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك من أجل الارتقاء بالقدرة في مجال الحوكمة من أجل تقديم مساهمات مشتركة فعالة لصالح خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وطلبت إلى المنظمة مواصلة تيسير الحوار وتبادل المعلومات بين مختلف القطاعات مثل قطاعات البيئة والغابات ومصايد الأسماك والزراعة، بما في ذلك الثروة الحيوانية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف تعزيز أوجه التآزر وتفاذي الازدواجية؛

(د) ودعت اللجان الفنية الأخرى في المنظمة إلى مواصلة تعاونها لتحقيق مزيد من التكامل بين الحراجة والمجالات ذات الصلة، بما في ذلك الزراعة ومصايد الأسماك.

دال - لجنة الزراعة

14- قامت لجنة الزراعة، في دورتها الخامسة والعشرين التي انعقدت في روما خلال الفترة من 26 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2016، بما يلي¹⁴:

(أ) أقرت بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الزراعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وشددت على ضرورة تشجيع الإجراءات التي تحقق توازناً بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي تكون مندرجة على نحو أكبر ضمن قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك؛

(ب) وصادقت على العناصر الخمسة التي وضعتها المنظمة كأساس للحوار بشأن السياسات والترتيبات الخاصة بالحوكمة والضرورة لتحديد مسارات التنمية المستدامة عبر أهداف التنمية المستدامة جميعها وعبر القطاعات وعلى امتداد سلاسل القيمة المتصلة بها؛

(ج) ودعت اللجان الفنية الأخرى في المنظمة والوكالات التي توجد مقارها في روما وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المضي قدماً في توطيد التعاون والتنسيق لكي تكون مساهمة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أقوى وأكثر فعالية في خطة عام 2030؛

(د) وأيدت اضطلاع المنظمة بدور أكبر في توفير البيانات والمعلومات اللازمة وبناء قدرات البلدان مع إيلاء العناية الواجبة للتحديات والاتفاقات والأولويات المحددة الإقليمية لدى تنفيذ خطة عام 2030.

هاء- هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

15- وافقت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، في دورتها العادية الحادية عشرة، على أن تحسّن جمع المعلومات المتعلقة بالموارد الوراثية المائية وتقاسمها هو شأن ذو أولوية عالية، وأدرجت إعداد تقرير حالة الموارد المائية للأغذية والزراعة في العالم (التقرير) في برنامج عملها المتعدد السنوات. ونظرت الهيئة، في دورتيها العاديتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة، في نطاق التقرير وقوّرت في دورتها التالية أن "نطاق التقرير يتمثل في الأنواع المائية المستزرعة وأقاربها البرية ضمن حدود الولاية الوطنية. ودُعيت البلدان أيضاً إلى تقديم قائمة بأنواع الموارد الوراثية المائية الهامة وطنياً من المصايد الطبيعية ضمن حدود الولاية الوطنية". ودعت الهيئة البلدان إلى المشاركة في العملية من خلال إعداد تقارير قطرية بشأن الموارد الوراثية المائية وإلى تعزيز نظم المعلومات ذات الصلة.

16- وأقرت الهيئة، خلال دورتها العادية الخامسة عشرة، جدولاً زمنياً منقحاً من أجل إعداد التقرير، وقائمة إرشادية بالدراسات الأساسية المواضيعية وتقديرات بالتكاليف. كما دعت الهيئة البلدان إلى إعداد تقارير قطرية لغرض إعداد التقرير مع مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين جميعاً. وأنشأت مجموعة العمل الفنية الحكومية الدولية المخصصة المعنية بالموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة (مجموعة العمل) وكلفتها بمهمة توجيه عمليتي إعداد التقرير ومراجعته. كما دعت الهيئة مجموعة العمل الاستشارية المعنية بالموارد الوراثية المائية والتكنولوجيات ذات الصلة التابعة للجنة مصايد الأسماك (مجموعة العمل الاستشارية) إلى المساهمة في إعداد التقرير.

17- واستعرضت مجموعة العمل، في دورتها الأولى التي انعقدت خلال الفترة من 20 إلى 22 يونيو/حزيران 2016، مشروع التقرير عن حالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في العالم، وأشارت إلى أنه تحليل أولي يستند إلى مجموعة محدودة من التقارير القطرية، وإلى أن هناك حاجة إلى عدد أكبر من التقارير القطرية من أجل وضع الصيغة النهائية للتقرير، وتقدّمت بتعليقات مفصّلة وتوصيات تخص وضع الصيغة النهائية للتقرير. واستعرضت مجموعة العمل، في دورتها الثانية التي انعقدت خلال الفترة من 23 إلى 25 أبريل/نيسان 2018، مشروع التقرير المنقح وأوصت بأن تقوم الهيئة، في دورتها العادية المقبلة، بالأخذ علماً بالتقرير النهائي. وأوصت أيضاً بإعداد ملخص موجز للتقرير بجميع لغات المنظمة وبتوزيعه على نطاق واسع، بما في ذلك على وجه الخصوص على واضعي السياسات. وأوصت مجموعة العمل بإجراء استعراض وتنقيح آخرين، حسب الاقتضاء، لأنشطة المتابعة الممكنة، بما يشمل الأعمال التحضيرية لمشروع خطة عمل عالمية بشأن الموارد الوراثية المائية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل الاستشارية المعنية بالموارد الوراثية المائية والتكنولوجيات ذات الصلة التابعتين للجنة مصايد الأسماك، ومراعاة الإسهامات الواردة من المشاورات الإقليمية بهدف عرض مشروع خطة عمل عالمية بشأن الموارد الوراثية المائية على الهيئة لكي تنظر فيه في دورتها العادية الثامنة عشرة. وأشارت مجموعة العمل إلى أهمية التمويل المستدام لتنمية الموارد الوراثية المائية واستخدامها وصونها، وأوصت الهيئة بدعوة الجهات المانحة ومجتمع التنمية الدولي إلى توفير ما يلزم من موارد لهذه الأنشطة الهامة.

خامساً - المنتديات الأخرى

ألف - منظمة التجارة العالمية

18- انعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر/كانون الأول 2017 في بوينس آيرس، الأرجنتين. ويمكن للمؤتمر الوزاري، الذي يجب أن يجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين، اتخاذ قرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. ووافقت البلدان، منذ عام 2001، في مؤتمر وزاري آخر انعقد في الدوحة، على توضيح وتحسين قواعد منظمة التجارة العالمية المطبقة على الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك¹⁵. وقد خضعت هذه الولاية للتفاوض بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك للمزيد من التقيح خلال مؤتمر هونغ كونغ الوزاري (2005) لتعزيز القواعد المتعلقة بالإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، مع الإشارة بوضوح إلى أن الإعانات تسهم في "القدرات المفرطة والصيد المفرط"، فضلاً عن الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية¹⁶.

19- وخلال المؤتمر الوزاري الأخير الذي انعقد في عام 2017، اتفقت البلدان على مواصلة التفاوض على أساس ضوابط شاملة وفعالة لمعالجة مسألة الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والتي تسهم في القدرات المفرطة والصيد المفرط، وكذلك تلك المرتبطة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية¹⁷.

باء- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

20- توجه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في يوليو/تموز 2016 أثناء الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، بنداء دولي إلى البلدان والمجتمع الدولي بشأن الهدف 14

¹⁵ الفقرة 28: يسعى المشاركون أيضاً، في سياق هذه المفاوضات، إلى "توضيح وتحسين ضوابط منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، مع مراعاة أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى البلدان النامية". يمكن الاطلاع على الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2001 على العنوان التالي: https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_e.pdf.

¹⁶ الملحق دال - الفقرة 9: "هناك اتفاق واسع النطاق على أنه ينبغي للمجموعة تعزيز ضوابطها بشأن الإعانات المقدمة في قطاع مصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال حظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والتي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، ودعوة المشاركين إلى القيام بالمزيد من العمل المفصل من أجل، جملة أمور منها، تحديد طبيعة تلك الضوابط ومداهما، بما يشمل الشفافية والإنفاذ. وينبغي للمعاملة الخاصة والتفاضلية الملائمة والفعالة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء النامية والأقل نمواً أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، مع مراعاة أهمية هذا القطاع بالنسبة إلى الأولويات الإنمائية والتخفيف من وطأة الفقر والشواغل المتعلقة بسبل العيش والأمن الغذائي". متاح على العنوان التالي: https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min05_e/final_text_e.pdf.

¹⁷ القرار الوزاري WT/MIN(17)/64: "يوافق الأعضاء على مواصلة المشاركة بصورة بناءة في المفاوضات بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك، لكي يعتمد المؤتمر الوزاري في عام 2019 اتفاقاً بخصوص ضوابط شاملة وفعالة تحظر أشكالاً معينة من الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والتي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفاضلية الملائمة والفعالة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء النامية والأقل نمواً ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المفاوضات"، متاح على العنوان التالي: <https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/MIN17/W5.pdf>

من أهداف التنمية المستدامة، خاصة حول المقصد المحدد 14-6¹⁸ المتعلق بالإعانات المقدمة لمصايد الأسماك¹⁹. ويعتبر المؤتمر أعلى جهاز لصنع القرار في الأونكتاد، وهو يجتمع كل أربع سنوات، وتناقش فيه قضايا التجارة والتنمية الحالية وخيارات السياسات ذات الصلة.

21- وقد أقرّ أكثر من 90 من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني النشطة البيان المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة المعنون "تنظيم الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،²⁰ الذي ألقى أثناء المؤتمر؛ والذي يسلط الضوء على عناصر مهمة مرتبطة بولاية منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والمقصد 14-6 من أهداف التنمية المستدامة، مثل الشفافية، والمحظورات المتفق عليها في حد ذاتها، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

¹⁸ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة - للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الصفحة التالية: <https://sustainabledevelopment.un.org/sdg14>

¹⁹ المقصد 14-6: "حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك، بحلول عام 2020".

²⁰ متاح على العنوان التالي: http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/U14ditc_d16_FishSub_Statement_en.pdf.